

Distr.: General
12 April 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الجزء الثالث عشر

حساب التنمية

الباب 35

حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

3	تصدير
4	ألف - التوجه العام
11	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024
	المرفقات
14	الأول - المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية (للفترة 2024-2027)
20	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية ذات الصلة
25	الثالث - ولايات حساب التنمية
26	الرابع - خيارات لطرائق تمويل حساب التنمية في مشاريع الميزانية في المستقبل

* A/78/50.

** تماشياً مع الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 267/77، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف (الجزء الثالث) عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080623 010623 23-06821 (A)



تصدير

تسترشد مشاريع حساب التنمية المقترحة في هذه الملزمة وعددها 28 مشروعاً بالموضوع العام "دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأغراض التغيير المفضي إلى التحول والقدرة على الصمود والتحويلات العادلة التي تتصدى للتبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات والصدمات المستمرة مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب".

ويواجه العالم، منذ منتصف عام 2022، عدة أزمات مستمرة ومتزامنة، منها أزمة ثلاثية تتمثل في الغذاء والطاقة والتمويل تهدد اقتصادات العديد من البلدان النامية وتشكل تحديات أمام الدول الأعضاء وتؤثر على قدرتها على إحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، والوفاء بوعدهم عدم ترك أحد خلف الركب. وبحلول نهاية عام 2022، قررت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية أن يقدم حساب التنمية الدعم أيضاً للدول الأعضاء في التصدي للتبعات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة. ومن ثم، تم إعداد سبعة مشاريع في هذا الصدد. وتتسم هذه المشاريع بطابع أطول أجلاً، وهي تستفيد من المزايا النسبية للكيانات، وتشارك في تنفيذها عدة كيانات.

والشراكات ضرورية لتنفيذ حساب التنمية، وتتضمن جميع المشاريع شراكات بين كيانات حساب التنمية المسؤولة عن التنفيذ وعددها 10 كيانات، وكذلك مع جهات شريكة أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وتبين هذه الملزمة الولايات الموكلة إلى الأمانة العامة والتوصيات الواردة من العمليات الحكومية الدولية.

(توقيع) لي جونوا

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-35 أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية في عام 1997 بموجب قرارها 12/52 بآلية لتمويل مشاريع تنمية القدرات التي تنفذها الكيانات الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتستفيد جميع المشاريع الممولة من خلال حساب التنمية من الولايات المسندة إلى الكيانات العشرة المسؤولة عن التنفيذ ومن المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الكيانات.

2-35 ويقدم حساب التنمية الدعم إلى البلدان النامية في تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 استجابةً للاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء والطلبات المقدمة منها، وهو يدعم التوصيات والقرارات التي تصدر خلال العمليات الحكومية الدولية وتصدرها الهيئات الإدارية المختصة في الكيانات المسؤولة عن التنفيذ.

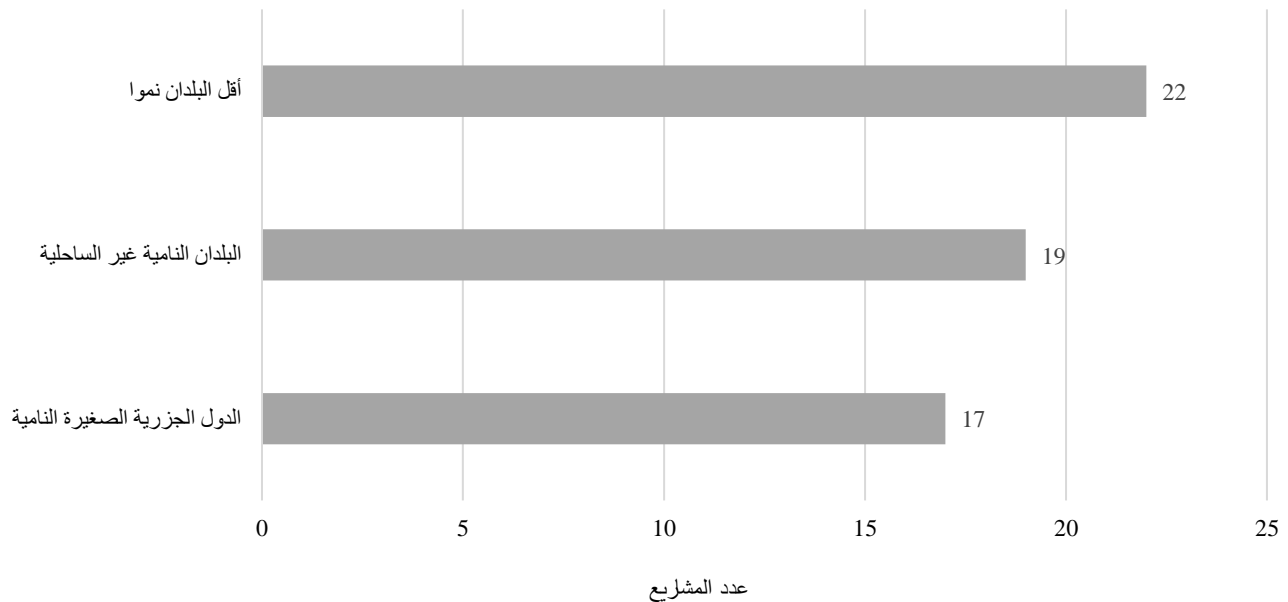
3-35 وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 262/77، توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في الفقرة الثالثة عشرة - 12 من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/7)، بأن تطلب إلى الأمين العام أن يعرض في مشروع الميزانية المقبل خيارات لطرائق تمويل حساب التنمية في مشاريع الميزانية في المستقبل، تهدف إلى الوصول إلى مستوى موارد لا تقل نسبته عن 0,5 في المائة من مقترح الميزانية الإجمالي، مع مراعاة تطور موارد حساب التنمية منذ إنشائه، وأن يكفل وفاء الحساب بالغرض منه وبأهدافه وتلبيته لاحتياجات الدول الأعضاء. وترد هذه الخيارات في المرفق الرابع.

الاستراتيجية

4-35 يزود حساب التنمية كياناته الـ 10 المسؤولة عن التنفيذ غير المقيمة في غالبيتها بالقدرة على تفعيل ما بحوزتها من كم ضخم من المعارف والخبرات لتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات إلى بلدان مختارة، وهو ما يوفر جسراً بين الخبرة المعيارية والتحليلية للمقر وتنمية القدرات المستدامة في البلدان النامية. وبفضل الدعم الذي يقدمه الحساب، يمكن للكيانات المسؤولة عن التنفيذ أن تتابع العمليات الحكومية الدولية وأعمالها التحليلية من خلال مشاريع ملموسة على الصعد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وفي إطار الموضوع الشامل للشريحة السادسة عشرة "دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأغراض التغيير المفوضي إلى التحول والقدرة على الصمود والتحويلات العادلة التي تتصدى للتبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات والصدمات المستمرة مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب"، يُورَّع 28 مشروعاً مقترحاً (انظر المرفق الأول) على جميع المناطق (انظر الشكل الثاني من الباب 35)، وهي تدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل الثالث من الباب 35) وتدعم في أغلب الأحوال بلدانا ذات احتياجات خاصة (انظر الشكل الأول من الباب 35). وتهدف سبعة من المشاريع الواردة في إطار الشريحة السادسة عشرة إلى بذل جهود مشتركة للتصدي للمساءل الناشئة عن الأزمات في مجالات الغذاء والطاقة والتمويل. وإجمالاً، تشمل الشريحة السادسة عشرة 14 مشروعاً مشتركاً في تنفيذها كيانات حساب التنمية. وعلاوة على ذلك، لا تزال الشراكات تشكل عنصراً أساسياً لجميع المشاريع، بما في ذلك التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وستُدْمج في جميع المشاريع المسائل الشاملة الحاسمة من قبيل المسائل الجنسانية ومنظور الإعاقة.

35-5 وكما هو مذكور أعلاه، فإن معظم المشاريع المقترحة في إطار الشريحة السادسة عشرة تقدم الدعم للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وهي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويبين الشكل الأول من الباب 35 عدد المشاريع الداعمة لبلدان ذات احتياجات خاصة. ومن المرجح أن تزداد هذه الأعداد مع قيام الكيانات المسؤولة عن التنفيذ بوضع الصيغة النهائية لقائمة البلدان المستفيدة من مشاريعها. وتركز بعض المشاريع تحديداً على هذه المجموعات من البلدان، مثل مشروع الابتكار والتحول الرقمي في القطاع الحكومي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي (المشروع ياء)، ويركز تحديداً على الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومشروع التمويل والاستثمارات من أجل العمل المناخي مع ضمان القدرة على تحمل الديون في بلدان آسيا والمحيط الهادئ التي تواجه أوضاعاً خاصة (المشروع ذال)، ويركز على جميع الفئات الثلاث للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

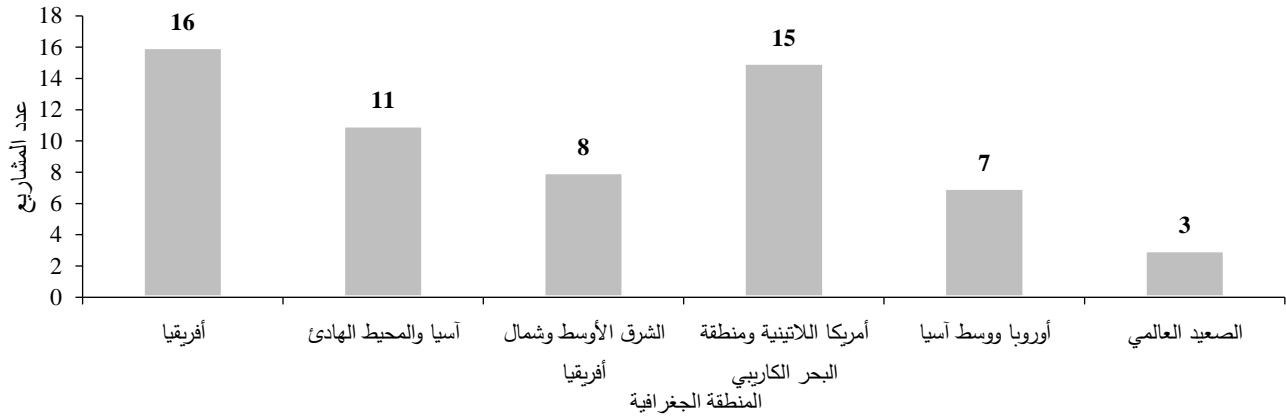
الشكل الأول من الباب 35
المشاريع الداعمة لبلدان ذات احتياجات خاصة^(أ)



(أ) يمكن أن تضم المشاريع بلدانا مستفيدة تنتمي إلى مجموعات متعددة، ويمكن أن تنتمي بعض البلدان ذات الاحتياجات الخاصة إلى مجموعتين.

35-6 ويبين الشكل الثاني من الباب 35 أسلوب توزيع المشاريع المقترحة في إطار الشريحة السادسة عشرة على مختلف المناطق. ورغم أن المشاريع مقترحة لجميع مناطق العالم، فلا تزال أفريقيا تحظى بأكثر عدد من المشاريع المقترحة، كما كان الحال في الشرائح السابقة.

الشكل الثاني من الباب 35

عدد المشاريع حسب المنطقة الجغرافية^(أ)

(أ) يمكن أن يسهم مشروع واحد في أكثر من منطقة.

35-7 منذ منتصف عام 2022، يواجه العالم عدة أزمات مستمرة ومتزامنة، منها أزمات متعلقة بالغذاء والطاقة والتمويل، وهي أزمات تهدد اقتصادات العديد من البلدان النامية. وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والأوضاع المالية المشددة هما مشكلتان تخلفان في حد ذاتهما تأثيرات كبيرة، ولكن الأزمات التي تعاني منها المجالات الثلاثة المذكورة تؤدي أيضا إلى تفاقم بعضها البعض مع ما تخلفه من آثار مدمرة. وتتمتع الكيانات الاقتصادية والاجتماعية المسؤولة عن التنفيذ التابعة لحساب التنمية بالخبرة والولايات والمزايا النسبية في العديد من هذه المجالات، ومن ثم فقد تضافرت لوضع سبعة مقترحات لمشاريع مشتركة للتصدي لهذه الأزمة الثلاثية. وقد وُضعت هذه المقترحات من خلال الجهود المشتركة التي بذلتها عدة كيانات مسؤولة عن التنفيذ، وستركز هذه المقترحات على منطقة واحدة أو أكثر من مناطق العالم. وتشمل المشاريع السبعة تنمية القدرات لأغراض سلاسل الإمداد الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود (المشروع جيم)، وأمن الطاقة والقدرة على الصمود (المشروع دال)، والإنتاج المستدام واستخدام المواد الخام الحيوية لأغراض التحويلات المنخفضة الكربون (المشروع هاء)، والتمويل والاستثمار لأغراض التحول في مجال الطاقة (المشروع باء)، وأدوات التمويل المبتكرة لأغراض العمل المناخي والتنمية المستدامة (المشروع زاي)، وبناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود في المجال الاقتصادي لأغراض الاستجابة والتعافي من الكوارث (المشروع واو)، وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الرامية إلى النهوض بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي من الأزمة الثلاثية (المشروع ألف). وبالإضافة إلى هذه المشاريع السبعة، تركز عدة مشاريع من المشاريع الأخرى المقترحة في إطار الشريحة السادسة عشرة أيضا على مسائل تتصل بالأزمة الثلاثية، مثل القدرة على الصمود في مواجهة أزمته الغذاء والطاقة (المشروع ضاد)، والتحول المستدام والشامل للجميع في مجال الطاقة (المشروع خاء)، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب (المشروع حاء)، والتمويل والاستثمار المستدامين (المشروع لام)، والتمويل والاستثمارات لأغراض العمل المناخي مع ضمان القدرة على تحمل الديون (المشروع ذال).

35-8 واتساقا مع موضوع الشريحة، تركز عدة مشاريع من المشاريع المقترحة على الابتكار والتغيير المفضي إلى التحول، مثل الابتكار والتحول الرقمي في القطاع الحكومي (المشروع ياء)، والسياسة الصناعية لأغراض التغيير المفضي إلى التحول (المشروع ميم)، والتجارة الرقمية المبتكرة (المشروع راء)، والتغيير المفضي إلى التحول من خلال تجارة الخدمات العالمية (المشروع كاف) وُهَج الاقتصاد الدائري المبتكرة لإدارة النفايات الزراعية والبلدية من أجل تحسين نوعية الهواء (المشروع نون). كما تركز عدة مشاريع تركيزا مباشرا على مسائل متصلة بالفئات الضعيفة، من قبيل النهوض بسياسات الرعاية (المشروع ثاء)،

وسد الثغرات في مجال الحماية الاجتماعية (المشروع ألف باء)، والتغلب على الحواجز التي تحول دون توفير سكن لائق للفئات المهمشة (المشروع عين)، وإعداد المناطق الحضرية لمواجهة التشرذم المطول (المشروع فاء)، وتعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية (المشروع قاف)، وتعزيز المساواة وتوفير الفرص للأجيال القادمة (المشروع ألف ألف)، وتحديد مخاطر الفساد والتخفيف من حدتها (المشروع صاد). وبالإضافة إلى ذلك، تركز عدة مشاريع من المشاريع المقترحة على مسائل متصلة بالمناخ، ومنها توفير وظائف خضراء للشباب (المشروع سين)، وإقامة شراكات خضراء ودائرية وقادرة على الصمود وذات جودة عالية بين القطاعين العام والخاص لدعم أهداف التنمية المستدامة (المشروع شين)، والتعاون على الصعيد دون الإقليمي لتعجيل بوتيرة تنفيذ سياسات الهواء النظيف (المشروع تاء).

9-35 وتسهم المشاريع المقترحة أيضا في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الشكل الثالث من الباب 35، مع وجود عدد ملحوظ من المشاريع التي تسهم في تحقيق الهدف 17 المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، وكذلك الهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 8 المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 1 المتعلق بالفقر.

الشكل الثالث من الباب 35

إسهام مشاريع الشريحة السادسة عشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(أ)



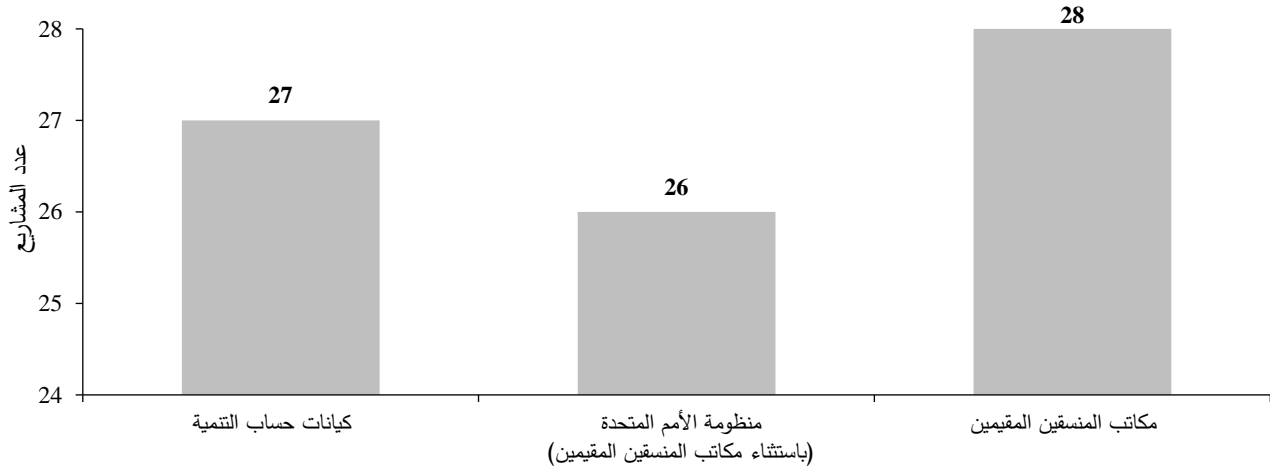
(أ) يمكن أن يسهم مشروع واحد في تحقيق أكثر من هدف.

10-35 وستعمل جميع مشاريع الشريحة السادسة عشرة، حسب الاقتضاء، على إدماج مسائل شاملة من قبيل المسائل الجنسانية ومنظور الإعاقة وحقوق الإنسان والبيئة، في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ هذه المشاريع، بدءاً من تحليل المسائل التي تتصدى لها هذه المشاريع إلى السياقات التي ستنفذ فيها، بالإضافة إلى تصميم أنشطة المشاريع وخطط الرصد. وبالإضافة إلى تصميم جميع المشاريع وتنفيذها بطريقة تراعي هذه المسائل، تركز عدة مشاريع مدرجة في الشريحة على هذه المواضيع بشكل أكثر تحديداً. فعلى سبيل المثال، يركز المشروع "تاء" على تعزيز القدرات على تصميم وتنفيذ سياسات الرعاية التي تقر بعبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتعمل على الحد منها وإعادة توزيعها، مع إثابة أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وتمثيلها، الأمر الذي ييسر الإدماج الاقتصادي للمرأة. ويركز المشروع ألف على بناء القدرات على وضع سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستجيب للالتزامات. وثمة مشاريع أخرى، ومنها المشروع فاء والمشروع ياء والمشروع ألف باء، تولي اهتماماً خاصاً للنساء والفتيات أو الفئات الضعيفة على نطاق أوسع، بما يشمل الأسر المعيشية التي تعيلها النساء. ويركز المشروع ألف ألف والمشروع ياء على المساواة والإدماج على مستوى فئات متعددة، منها الأشخاص ذوو الإعاقة. وتركز عدة مشاريع على البيئة، ومنها المشروع تاء والمشروع نون، وهما يركزان على سياسات الهواء النظيف وما يتصل بها من تأثيرات على النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان، بالإضافة إلى نهج الاقتصاد الدائري لإدارة النفايات الزراعية والبلدية من أجل تحسين نوعية الهواء. بالإضافة إلى ذلك، تهدف المشاريع ذال وشين وسين إلى التصدي لتغير المناخ من خلال تحفيز التمويل والاستثمارات لأغراض العمل المناخي، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تضمن احترام حقوق الإنسان وتحمي الكوكب، وتعزيز السياسات المتعلقة بتوفير وظائف خضراء للشباب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

11-35 والشراكات أساسية لتنفيذ مشاريع حساب التنمية. وستنفذ جميع المشاريع المقترحة بالتعاون مع جهات شريكة من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلاً عن الحكومات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية. ويساعد ذلك على ضمان استعادة مشاريع حساب التنمية من نقاط القوة النسبية التي تتمتع بها الجهات الشريكة الوطنية والدولية على حد سواء لتحسين تحقيق التغيير المفضي إلى التحول، وتلبية الاحتياجات الوطنية المحددة مع تجنب ازدواجية العمل، والعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والمنظمات الوطنية والمحلية لتعزيز قدراتها في جميع مراحل تنفيذ المشاريع.

12-35 وعلى النحو المبين في الشكل الرابع من الباب 35، ستنفذ جميع المشاريع بالشراكة مع كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، منها مكاتب المنسقين المقيمين. ومن المرجح أن تستمر الزيادة في عدد الشراكات مع وضع الصيغة النهائية للمشاريع عقب نظر الجمعية العامة في هذه الملزمة من الميزانية والمشاريع المقترحة فيها، وموافقتها عليها.

الشكل الرابع من الباب 35
الشراكات في مشاريع حساب التنمية^(أ)



(أ) يمكن لمشروع واحد أن يعمل في شراكة مع جهات شريكة متعددة.

35-13 وبالإضافة إلى ترتيبات الشراكة المبينة أعلاه، سيشترك كيانات متعددة تابعة لحساب التنمية في قيادة 14 مشروعاً من المشاريع المقترحة في الشريحة السادسة عشرة، بما في ذلك جميع المشاريع السبعة المعنية بمواجهة الأزمة الثلاثية. وتستفيد المشاريع المشتركة من مجالات التأزر والتعاون المعتادة بين كيانات حساب التنمية، وتتضمن شراكة أوسع نطاقاً بين الكيانات، يتحمل بموجبها كل كيان من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ مسؤولية إنجاز نواتج مستهدفة محددة ويتلقى جزءاً من الميزانية الإجمالية للمشروع. وتبذل الكيانات جهوداً مشتركة طوال مراحل دورة المشروع، بدءاً من تصميم المشروع حتى تنفيذه، وكذلك طوال مراحل الإبلاغ والرصد والتقييم. وتشمل هذه المشاريع أيضاً تشكيل لجنة توجيهية تضم ممثلين من جميع الكيانات تجتمع طوال دورة حياة المشروع لتيسير الحوار والتعاون، وحل أي مشكلات تطرأ وتسهيل رصد أداء المشاريع، وضمان كفاءة المشاريع وفعاليتها في تحقيق النتائج على المستوى القطري. ولما كانت المشاريع المشتركة تتطلب عملاً أكثر كثافة على صعيدي الهياكل الإدارية والتنسيق، فإنها لا تنفذ إلا في مجالات تنطوي على ميزة واضحة للقيام بذلك وأيضاً في الحالات التي تزيد فيها محصلة الجهود المتضافرة للكيانات عن مجموع أجزائها. ويقدم الجدول الوارد في المرفق الأول مزيداً من التفاصيل عن المشاريع التي ستنفذ بصورة مشتركة.

أنشطة التقييم

35-14 اكتسب التقييم أهمية متزايدة كعنصر من عناصر مهمة إدارة البرامج التي يضطلع بها حساب التنمية. وقد ساعدت النتائج والتوصيات التي خرج بها تقييم البرنامج المتعلق بالإحصاءات والبيانات الذي ينفذ في إطار الشريحة العاشرة، وهو أول تقييم يخضع له حساب التنمية على المستوى البرنامجي، في تعزيز العمليات والإجراءات القائمة لدعم تخطيط المشاريع ورصدها وتقييمها على نحو فعال، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة التي تخصص لها ميزانية كبيرة.

35-15 وجرى تعزيز تطبيق المبادئ التوجيهية لتقييم مشاريع حساب التنمية من خلال إصدار مذكرات توجيهية تكميلية وأدوات وتحليلات. واستمرت شبكة جهات التنسيق المعنية بالتقييم التابعة لحساب التنمية، التي تتألف من وحدات التقييم في الكيانات العشرة المسؤولة عن التنفيذ، في إجراء اتصالات منتظمة من خلال الاجتماعات الافتراضية ورسائل البريد الإلكتروني، الأمر الذي مكّنها من مناقشة المسائل الحاسمة المتعلقة بمهمة التقييم وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وخضع نموذج

تقييم المشاريع الذي أُعد بالتشاور مع الشبكة في أواخر عام 2021 وطُبق تجريبيا في تقييمات مشاريع الشريحة الحادية عشرة، للتقيد بغرض استخدامه في تقييم مشاريع الشريحة الثانية عشرة، مع مراعاة التعقيبات المقدمة من أعضاء الشبكة.

16-35 واعتبارا من الشريحة الرابعة عشرة، سيتم اختيار نصف المشاريع من كل شريحة لتخضع للتقييم في مرحلة منتصف المدة (بعد سنتين من التنفيذ) على أساس أهميتها الاستراتيجية وصلتها بولايات الكيانات، والثغرات المعرفية الملحة و/أو إمكانية تكرارها أو توسيع نطاقها. وسيتم إصدار الإرشادات في أواخر عام 2023 لتسترشد بها عملية الاختيار. وسيغطي مبلغ قدره 636 700 دولار، يمثل نحو 4 في المائة من القيمة الإجمالية للمشاريع المقترحة، تكاليف إجراء تقييمات خارجية على مستوى المشاريع والبرامج، وما يتصل بذلك من أنشطة. ومن المقرر في منتصف عام 2023 إجراء تجميع لنتائج تقييم مشاريع الشريحتين العاشرة والحادية عشرة المتعلقة بالاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وإلى جانب نتائج المشاريع الخمسة المشتركة المعنية بمكافحة جائحة كوفيد-19، التي انتهت أحدها في عام 2022، في حين لا تزال المشاريع الأربعة المتبقية قيد التنفيذ، ستسترشد استجابة حساب التنمية للأزمات العالمية في المستقبل بالاستنتاجات التي خلص إليها التجميع.

17-35 وبالنظر إلى ما تتسم به مهمة التقييم من أهمية حاسمة وطابع طويل الأجل في دعم إدخال التحسينات المستمرة في إدارة حساب التنمية وتنفيذ المشاريع، يُقترح تحويل وظيفة المساعدة المؤقتة لموظف التقييم (ف-4)، الممولة حاليا في إطار حساب التنمية، إلى وظيفة ثابتة في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024. وتُمول جميع الوظائف الإدارية الحالية المتصلة بحساب التنمية في إطار الباب 9 (1 ف-5، 1 ف-4، 1 ف-2). ومن شأن تحويل الوظيفة المؤقتة لموظف التقييم (ف-4) إلى وظيفة ثابتة في إطار الباب 9 أن يكفل استمرارية المهام واستدامتها، بما في ذلك: (أ) وضع مبادئ توجيهية وأدوات، وتوفير الدعم لتقييمات المشاريع؛ (ب) وإجراء تقييمات على مستوى البرامج وتجميع نتائج تقييم المشاريع.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024

18-35 على النحو المبين في الجدول 1-35، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2024 ما قدره 16 286 700 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهذا المبلغ يأخذ في الحسبان ما أجري من تحويل ونقل لوظيفة موظف تقييم (ف-4) إلى الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على النحو المبين في الفقرة 17-35. ويغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 1-35

تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

وجه الإنفاق	نفقات عام 2022	اعتمادات عام 2023	التغيرات			تقديرات عام 2024 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات الموسعة	الأخرى	المجموع	
المنح والمساهمات	16 199,4	16 491,3	-	(204,6)	(204,6)	16 286,7

شرح الفروق حسب العامل

التغيرات الأخرى

19-35 على النحو المبين في الجدول 1-35، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا قدره 204 600 دولار، ناتجة عن التحويل المقترح لوظيفة المساعدة المؤقتة لموظف التقييم (ف-4) إلى وظيفة ثابتة في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، على النحو المبين في الفقرة 17-35 أعلاه والموضح بمزيد من التفصيل في ملزمة الميزانية الخاصة بالباب 9.

الحساب المتعدد السنوات

20-35 قررت الجمعية العامة، في قرارها 15/54 إنشاء حساب متعدد السنوات لحساب التنمية. والموارد المقترحة للحساب لعام 2024 مخصصة لتنفيذ مشاريع على مدى فترة أربع سنوات (2024-2027). وفي إطار الحساب المتعدد السنوات، يرد في الجدول 2-35 تفاصيل عن توزيع الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق للشريحة السادسة عشرة من المشاريع.

الجدول 2-35

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	المبلغ
تكاليف الموظفين الأخرى	670,4
الخبراء الاستشاريون	6 167,2

وجه الإنفاق	المبلغ
سفر الموظفين	2 280,4
الخدمات التعاقدية	2 171,9
مصروفات التشغيل العامة	1 386,6
المنح والمساهمات	3 610,2
المجموع	16 286,7

21-35 وتصمّم مشاريع حساب التنمية لتوفير الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد. وتستند الاحتياجات من الموارد إلى مذكرات مفاهيمية توفر وصفاً للمشاريع وخططاً أولية لتنفيذ المشاريع. وبعد أن تستعرض الجمعية العامة الميزانية المقترحة بحلول نهاية عام 2023، ستبدأ الكيانات المسؤولة عن التنفيذ العمل بالمشاريع استناداً إلى وثائق المشاريع التي تتضمن تحليلات مفصلة ومنجزات مستهدفة وجداول زمنية وميزانيات، وستنتهي من عملية تحديد البلدان المستفيدة.

22-35 وتمثل تكاليف الموظفين الأخرى (المساعدة المؤقتة العامة) نسبة 4 في المائة تقريباً من الميزانية الإجمالية، وتستخدم لتغطية الاحتياجات القصيرة الأجل للاضطلاع بأنشطة المشاريع، مثل تنظيم حلقات العمل وجمع البيانات.

23-35 وبالنظر إلى أن معظم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ غير مُقيمة في البلدان المستفيدة من المشاريع وأن جميع المشاريع لديها أنشطة على الصعيد القطري، فإن سفر الموظفين لازم للمشاريع ويمثل 14 في المائة في المتوسط من مجموع الموارد. وفي حين أن جميع المشاريع ملزمة بإدراج عنصر للتعليم الإلكتروني وأن إدراج عناصر من هذا القبيل مفيد لزيادة أوجه الكفاءة إلى أقصى حد ولتوسيع نطاق التوعية، فإن هذه الأدوات لا يمكن أن تحل محل جميع طرائق التنفيذ القائمة على الحضور الشخصي من حيث فعاليتها.

24-35 وتستعين المشاريع عادة بخبراء استشاريين وطنيين لدعم تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني وكذلك لتجميع أفضل الممارسات وتبادلها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكثيراً ما يلزم الاستعانة بخبراء استشاريين دوليين في المشاريع المعنية بمجالات مواضيعية جديدة، الأمر الذي يتطلب خبرة قد لا تكون متوافرة داخل البلد أو الكيان المسؤول عن التنفيذ. وكما هو مبين في الجدول 3-35، تشمل الموارد المقترحة للشريحة السادسة عشرة 114 خبيراً استشارياً دولياً لما مجموعه 429 شهر عمل بتكلفة تقديرية قدرها 3,2 ملايين دولار، و 125 خبيراً استشارياً وطنياً لما مجموعه 459 شهر عمل بتكلفة تقديرية قدرها 2,2 مليون دولار.

الجدول 3-35

موجز الاحتياجات من الخدمات الاستشارية^(أ)

نوع الخبراء الاستشاريين	عدد الخبراء الاستشاريين	عدد أشهر العمل	التكلفة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
دوليون	114	429	3 244,4
وطنيون	125	459	2 215,2
المجموع	239	888	5 459,6

(أ) لا يشمل هذا الرقم تكلفة سفر الخبراء الاستشاريين.

- 25-35 وتستخدم الخدمات التعاقدية للاستعانة بمؤسسات أو منظمات وطنية ومحلية للمساعدة في تنفيذ العناصر الوطنية للمشاريع، بما في ذلك الدراسات والمشاريع التجريبية المحلية والمشاورات وحلقات العمل. وكثيرا ما تتضمن أيضا عناصر لتنمية قدرات المؤسسات والمنظمات نفسها. وعادة ما تُدرج إجراءات الأماكن وتكاليف خدمات المؤتمرات وتكاليف الاتصالات المرتبطة بحلقات العمل أو المناسبات التدريبية أو الحلقات الدراسية أو اجتماعات أفرقة الخبراء تحت فئة مصروفات التشغيل العامة.
- 26-35 وتمثل تكاليف المشاركين في حلقات العمل (السفر والبدلات)، في إطار بند المنح والمساهمات، في المتوسط 22 في المائة من ميزانيات المشاريع. وتستعين المشاريع عادةً بحلقات العمل الوطنية لأغراض التدريب والتنسيق وبناء التوافق. وتشمل معظم المشاريع أيضا عددا أقل من حلقات العمل الإقليمية، التي تُستخدم عادة لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الدروس المستفادة بين البلدان المستفيدة من المشاريع. وكثيرا ما تُستخدم حلقات العمل الإقليمية والأقاليمية لتعميم الاستنتاجات المستخلصة على جمهور أوسع، وكثيرا ما تنظم في سياق اجتماعات أو مناسبات حكومية دولية أخرى بهدف خفض التكاليف.
- 27-35 وتندرج المنجزات المستهدفة للمشاريع تحت أربع فئات عامة، على النحو الوارد بالتفصيل في الجدول 4-35. ومن المتوقع أن تركز هذه المنجزات المستهدفة تركيزا قويا على المستوى الوطني، للمساعدة على ضمان تولي جهات وطنية زمام المسؤولية عن العمليات والمؤسسات الوطنية وإعطائها الأولوية. ومن المتوقع أيضا أن تركز على مختلف الجوانب المتعلقة بتنمية القدرات (مثل المهارات والمؤسسات والبيئة التمكينية) من أجل زيادة الأثر وكفالة استدامته.

الجدول 4-35

موجز المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2024-2027)

المنجزات المستهدفة المعودة: باء - توليد المعارف ونقلها	المنجزات المستهدفة غير المعودة: جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
المنجزات المستهدفة المعودة: باء - توليد المعارف ونقلها	المنجزات المستهدفة غير المعودة: جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات (عدد المواد التقنية) (عدد المواد لجميع المشاور والمشورة والدعوة (عدد المشاريع، قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية) (عدد التدريبات (عدد الأيام لجميع المشاريع) (المشاريع)	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات (عدد المواد التقنية) (عدد المواد لجميع المشاور والمشورة والدعوة (عدد المشاريع، قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية) (عدد التدريبات (عدد الأيام لجميع المشاريع) (المشاريع)
386	26
1 105	28

المرفق الأول

المشاريع المقترحة تمويلها من حساب التنمية (للفترة 2024-2027)

المشاريع المقترحة والأهداف

الكيانات المسؤولة عن التنفيذ، والشراكات والميزانيات

المشاريع المعنية بمواجهة الأزمة الثلاثية

- ألف -** السياسات والقدرات الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية للتصدي للأزمة الثلاثية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ
- الهدف:** بناء القدرات الوطنية من أجل إنشاء نظم وتدابير مستدامة وفعالة للحماية الاجتماعية، ووضع سياسات وبرامج قوية في مجال الحماية الاجتماعية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستجيب للأزمات وتعزز التعافي الاجتماعي والاقتصادي من الأزمة الثلاثية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ
- باء -** اجتذاب التمويل والاستثمار من أجل إحداث التحول في مجال الطاقة في أفريقيا
- الهدف:** تعزيز قدرات البلدان المستفيدة في أفريقيا على تصميم وتنفيذ استراتيجيات لزيادة التمويل الخاص والاستثمارات الخاصة على الصعيد الدولي في مجال الطاقة المتجددة دعماً للتحول في مجال الطاقة
- جيم -** تسخير السياسات التجارية والنقل والخدمات اللوجستية لبناء سلاسل إمداد غذائية مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- الهدف:** تعزيز قدرات البلدان في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستفادة من تدابير السياسات التجارية وتسخير النقل والخدمات اللوجستية لتكون مستعدة على نحو أفضل لحالات تعطل سلاسل الإمداد والتصدي لها وبناء سلاسل إمداد غذائية مستدامة وقادرة على الصمود
- دال -** أمن الطاقة والقدرة على الصمود من خلال التحول في مجال الطاقة
- الهدف:** تعزيز قدرة بلدان مختارة على بناء نظم طاقة قادرة على الصمود ومستدامة وتعزيز أمنها في مجال الطاقة
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكاتب المنسقين المقيمين (375 000 دولار)

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكاتب المنسقين المقيمين (375 000 دولار)

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكاتب المنسقين المقيمين (375 000 دولار)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (375 000 دولار)

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكاتب المنسقين المقيمين (750 000 دولار)

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مكاتب المنسقين المقيمين (650 000 دولار)

هاء - إنتاج المواد الخام الحيوية واستخدامها وإعادة استخدامها على نحو مستدام من أجل إحداث التحولات المنخفضة الكربون

الهدف: تعزيز قدرة بلدان مختارة على تحقيق تحولات مستدامة ودائرية منخفضة الكربون في إنتاج المواد الخام الحيوية واستخدامها وإعادة استخدامها

واو - قدرة المناطق الحضرية على الصمود في المجال الاقتصادي من أجل تقديم استجابة شاملة والتعافي من الأزمات

الهدف: تعزيز قدرة الحكومات المحلية في بلدان مختارة على تصميم وتنفيذ ورصد الاستجابات الاقتصادية والمالية المستدامة والقادرة على الصمود والشاملة في مواجهة الأزمات

زاي - أدوات تمويل مبتكرة لأغراض التنمية المستدامة في الدول العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الهدف: تعزيز قدرة مقرري السياسات في دول أعضاء مختارة من أجل زيادة إمكانية استفادتها من أدوات التمويل المبتكرة لأغراض التنمية المستدامة استجابة للأزمة الثلاثية المتمثلة في الغذاء والطاقة والمناخ في الدول العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشاريع بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

حاء - تحديد ومعالجة مواطن الضعف إزاء الإمعان في التهرب من الضرائب في البلدان النامية

الهدف: تعزيز قدرة البلدان النامية على تحديد ومعالجة مواطن الضعف إزاء الإمعان في التهرب من الضرائب

طاء - تعزيز القدرة على وضع سياسات قائمة على الأدلة: استخدام مصادر وأساليب مبتكرة للحصول على البيانات لصياغة سياسات للتصدي للأزمات العالمية في مجالات الوقود والغذاء والتمويل

الهدف: زيادة قدرة مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إنتاج واستخدام بيانات غير تقليدية لصياغة وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة للتخفيف من آثار أزمات الغذاء والوقود والتمويل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- ياء - الابتكار والتحول الرقمي في القطاع الحكومي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)
- الهدف: تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لتعزيز التحول الرقمي والابتكار من أجل تقديم خدمات عامة أفضل دون ترك أحد خلف الركب
- مشاريع بقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**
- كاف - تعزيز القدرة على وضع سياسات قائمة على الأدلة وتعزيز قدرة الجماعة الكاريبية على الصمود في المجال الاقتصادي
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)
- الهدف: تعزيز القدرات والبنية التحتية المتعلقة بالبيانات لدى مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لتحسين قدرتها على وضع سياسات قائمة على الأدلة من أجل زيادة القدرة على الصمود وإحداث التغيير المفضي إلى التحول عن طريق تقديم خدمات عالمية
- لام - تعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة لتوطيد التمويل والاستثمار المستدامين في مجموعة مختارة من البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)
- الهدف: تعزيز قدرة مجموعة مختارة من البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية على توطيد هيكلها الأساسية بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة لتشجيع التمويل المستدام واجتذاب الاستثمارات الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ميم - التكامل الإقليمي والسياسة الصناعية لأغراض التغيير المفضي إلى التحول والقدرة على الصمود في أمريكا اللاتينية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)
- الهدف: تعزيز تصميم السياسة الصناعية والتكامل الاقتصادي والإنتاجي بين مجموعة مختارة من الاقتصادات في أمريكا اللاتينية، وتحسين التنسيق بشأن السياسة الصناعية والتجارية، والمساهمة في نهاية المطاف في إحداث التحول الهيكلي والتعافي الاقتصادي والحد من عدم المساواة في القارة
- مشاريع بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
- نون - نُهج الاقتصاد الدائري المبتكرة لإدارة النفايات الزراعية والبلدية من أجل تحسين نوعية الهواء في آسيا والمحيط الهادئ وغرب البلقان
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكاتب المنسقين المقيمين (560 000 دولار)
- الهدف: تعزيز حلول سياساتية للنهج الدائري والإدارة السليمة للنفايات الزراعية والبلدية من أجل تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية في مجموعة مختارة من البلدان المستفيدة في آسيا والمحيط الهادئ وغرب البلقان

- سين - تعزيز السياسات والقدرات من أجل توفير وظائف خضراء للشباب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- الهدف: تعزيز قدرات الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات ومبادرات انتقالية عادلة تدعم توفير وظائف خضراء وتنمية المهارات للشباب، وخاصة النساء، في بلدان مختارة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- مشاريع بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**
- عين - التغلب على الحواجز التي تحول دون توفير سكن لائق للفئات المهمشة في مدن في شرق أوروبا ووسط آسيا من خلال نهج قائمة على الأدلة لسياسة الإسكان
- الهدف: تعزيز قدرات البلديات في بلدان مختارة في وسط آسيا وشرق أوروبا على تحسين إمكانية حصول الفئات المهمشة على سكن لائق، بما يشمل اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا والعائدين والأسر المعيشية في المجتمعات المضيفة
- فاء - تعزيز نهج إقليمي متعدد المستويات لتحسين إعداد المناطق الحضرية في منطقة الساحل الأفريقي لمواجهة النزوح المطول
- الهدف: تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية لأغراض التخطيط الاستراتيجي الحضري/المكاني في بلدان مختارة في منطقة الساحل من أجل تحسين إعداد المناطق الحضرية لمواجهة النزوح المطول
- مشاريع بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**
- صاد - تحديد مخاطر الفساد والتخفيف من حدتها لتعزيز جهود بناء السلام في أفريقيا
- الهدف: تعزيز قدرة ثلاثة بلدان في أفريقيا على تقييم مخاطر الفساد وإدارتها
- مشاريع بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**
- قاف - تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية في أفريقيا
- الهدف: تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة على وضع سياسات وإجراءات قائمة على الأدلة تؤدي إلى إدماج إسهام الهجرة في التنمية المستدامة
- راء - التجارة الرقمية المبتكرة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تعزيز الأمن الغذائي وسلاسل القيمة الزراعية في أفريقيا
- الجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكاتب المنسقين المقيمين (750 000 دولار)
- الجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)

الهدف: تعزيز قدرة بلدان أفريقية مختارة على استخدام ابتكارات التجارة الرقمية لتحسين الأمن الغذائي وسلاسل القيمة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

مشاريع بقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

شين - شراكات خضراء ودائرية وقادرة على الصمود بين القطاعين العام والخاص لدعم أهداف التنمية المستدامة لأغراض التغيير المفضي إلى التحول في أفريقيا ووسط آسيا، وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (750 000 دولار)

الهدف: تعزيز قدرة الموظفين العموميين في دول أعضاء مختارة على تطوير وتنفيذ مشاريع شراكة خضراء ودائرية وقادرة على الصمود وعالية الجودة بين القطاعين العام والخاص وفقا لأهداف التنمية المستدامة

تاء - تسريع وتيرة تنفيذ سياسات الهواء النظيف في شرق أوروبا والقوقاز

الهدف: تعزيز قدرات بلدان مختارة في شرق أوروبا والقوقاز على تسريع وتيرة تنفيذ سياسات الهواء النظيف سعيا لتحقيق تأثيرات إيجابية على المناخ والتنوع البيولوجي والصحة العامة والاقتصاد

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)

مشاريع بقيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تاء - النهوض بسياسات الرعاية لأغراض التعافي المفضي إلى التحول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (750 000 دولار)

الهدف: تعزيز قدرات الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية على وضع وتنفيذ سياسات رعاية شاملة تقرر بعبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتعمل على الحد منها وإعادة توزيعها

خاء - التحول المستدام والشامل للجميع في مجال الطاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)

الهدف: تعزيز القدرات الوطنية لبلدان نامية مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لوضع سياسات واستراتيجيات وخطط لتسريع وتيرة التحول في مجال الطاقة دعما لتوفير طاقة حديثة ومستدامة وموثوقة وميسورة التكلفة للجميع (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة)

مشاريع بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ذال - تحفيز التمويل والاستثمارات لأغراض العمل المناخي مع ضمان القدرة على تحمل الديون في بلدان آسيا والمحيط الهادئ التي تواجه أوضاعا خاصة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)

الهدف: تعزيز قدرة بلدان مختارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تعبئة تمويل المناخ والاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر عامة وخاصة للوفاء بالمساهمات المحددة وطنيا، مع ضمان القدرة على تحمل الديون

ضاد - بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ للتصدي لأزمته الغذاء والطاقة في آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (600 000 دولار)

الهدف: بناء قدرات بلدان مختارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تحسين إدارة التقلبات المتزايدة والمتغيرة للمناخ ومخاطر الكوارث في نظم الأغذية والطاقة لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل

مشاريع بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف ألف - تعزيز المساواة من خلال إدماج الشباب وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والأفريقية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)

الهدف: تعزيز المساواة من خلال إدماج الشباب وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والأفريقية

ألف باء - سد الثغرات في مجال الحماية الاجتماعية في المنطقتين العربية والأفريقية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك وبالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين (500 000 دولار)

الهدف: تعزيز قدرة البلدان في المنطقتين العربية والأفريقية على تحديد الاحتياجات والثغرات في مجال الحماية الاجتماعية، وتصميم وتكييف وتنفيذ سياسات وبرامج لسد هذه الثغرات

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية ذات الصلة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/77/7

توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض في مشروع الميزانية المقبل خيارات لطرائق تمويل حساب التنمية في مشاريع الميزانية في المستقبل، على أن يتم السعي في إطار ذلك إلى بلوغ مستوى موارد لا تقل نسبته عن 0,5 في المائة من مقترح الميزانية الإجمالي، مع مراعاة تطور موارد حساب التنمية منذ إنشائه، وأن يكفل وفاء الحساب بالغرض منه وبأهدافه وتلبيته لاحتياجات الدول الأعضاء. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه عندما تشير التقديرات إلى أن مستوى موارد الحساب مقارنة بالميزانية الإجمالية في انخفاض، قد تود الجمعية العامة أن تنظر في الإبقاء على الموارد أو في زيادتها إلى المستوى المناسب، على أساس الاتجاهات السابقة (الفقرة الثالثة عشرة - 12).

تشير اللجنة الاستشارية إلى ما يترتب على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الوطنيين من فوائد في مجال بناء القدرات، وتأمل أن يُبذل مزيد من الجهود لزيادة الاستعانة بهم مقارنة بالخبراء الاستشاريين الدوليين. وتأمل اللجنة أن يستمر إدراج معلومات مستكملة عن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الوطنيين والدوليين في مشاريع الميزانية في المستقبل (الفقرة الثالثة عشرة - 21).

ترى اللجنة الاستشارية، مرة أخرى، أن ثمة حاجة إلى ترشيد الاحتياجات من الموارد للسفر من خلال تحقيق أوجه الكفاءة وزيادة الاعتماد على الأدوات الإلكترونية والخبراء المحليين، بغية تخصيص المزيد من هذه الموارد لتمويل المشاريع المستدامة لحساب التنمية (الفقرة الثالثة عشرة - 23).

تأمل اللجنة الاستشارية، مرة أخرى، أن يكفل الأمين العام الشفافية في اختيار البلدان والمشاريع، وأن يضع برنامجاً للتواصل يتضمن تعميم المعلومات عن المشاريع على البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، والتنسيق الوثيق مع جملة حساب التنمية هو آلية تمويل لتنمية قدرات 10 كيانات تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وتنفذ المشاريع في مجالات تسند فيها إلى الكيانات ولايات واضحة وتتمتع فيها بمزايا نسبية وتتلقى بشأنها طلبات من الدول الأعضاء. ومن المعتاد، في مختلف المجالات المواضيعية، أن تكون

الكيانات على اتصال وثيق بالدول الأعضاء وأن تكون على دراية باحتياجاتها ومطالبها وأن تكون لديها آليات للتوعية.

على النحو المعروض في الشكل الأول من الباب 35 من هذا التقرير، تمثل البلدان ذات الاحتياجات الخاصة محور تركيز قوي لجميع المشاريع، وسيستمر التأكيد على اختيار تلك البلدان عند إعداد وثائق المشاريع وأثناء التنفيذ الفعلي.

أجري تقييم من خلال دراسة استقصائية مفصلة لدى الكيانات المعنية، وكانت نتائجها على النحو التالي.

وفقا للتوجيهات القائمة، يتوقع من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ أن تعمل بالتنسيق الوثيق مع نظام المنسقين المقيمين بشأن جميع مشاريع حساب التنمية. وتصاغ المشاريع استجابة لطلبات مقدمة من الحكومات أو المنسقين المقيمين بالنيابة عن الحكومة. ووفقا لعملية إصلاح الأمم المتحدة وتركيزها على قيام منظومة الأمم المتحدة بتقديم مساعدة مشتركة على الصعيدين القطري والإقليمي، وسّعت بعض الكيانات المسؤولة عن التنفيذ نطاق التشاور مع نظام المنسقين المقيمين في إطار تصميم مفهوم المشاريع والعمل مع المنظومة منذ مرحلة إنشاء المشاريع (مثلا أثناء صياغة التحليل القطري المشترك وما يتصل بذلك من صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة). وتهدف هذه الإجراءات إلى كفاية أن تكون مكاتب المنسقين المقيمين على علم تام بالأنشطة والمشاريع الممولة في إطار حساب التنمية الجاري تنفيذها في بلدانها. غير أن التعاون مع نظام المنسقين المقيمين بشأن المشاريع يختلف اختلافا طفيفا بين كيانات حساب التنمية المسؤولة عن التنفيذ، لأن كل كيان له آليات تنسيق مختلفة، ويتوقف الأمر أيضا على ما إذا كانت دورة حساب التنمية تتزامن مع دورة إطار التعاون أم لا.

من المعتاد أن تُنسق الأنشطة على الصعيد القطري طوال فترة تنفيذ المشاريع بمساعدة من مكاتب المنسقين المقيمين، وفي أغلب الأحوال بمشاركة نشطة من جانب هذه المكاتب. وفي مرحلة التصميم المبكرة للمشاريع، يتصل مديرو المشاريع بمكاتب المنسقين المقيمين لإعادة تأكيد الطلب، وفهم الاحتياجات على الصعيد القطري والقرارات الموجودة أصلا للاستفادة منها، وإبلاغ المنسق المقيم المعني بخطط تنفيذ المشاريع والأنشطة المقررة على الصعيد الوطني. وخلال تلك العملية، قد يتشاور مدير المشروع أيضا مع المنسق المقيم بشأن الجهات الشريكة المحتملة (مثل الوزارات المعنية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى،

جهات منها مكتب ممثلة الأمم المتحدة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، ونظام المنسقين المقيمين، من أجل السماح للدول الأعضاء بصياغة طلباتها. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري تقييما للمجالات التي يمكن فيها التعاون والتنسيق مع تلك الكيانات من أجل تحديد المجالات التي يلزم فيها بذل مزيد من الجهود، وأن يقدم معلومات مستكملة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة الثالثة عشرة - 30).

ومنظمات المجتمع المدني، والمبادرات) ويحدد أوجه التأزر مع سائر الأنشطة الجارية. ويكتسي التعاون مع المنسقين المقيمين أيضاً أهمية في تنسيق الاجتماعات مع كيانات الأمم المتحدة المقيمة لاستكشاف أوجه التأزر في البلدان المستهدفة وإسداء المشورة بشأن اختيار الجهات الشريكة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية للمشروع، فضلاً عن تنسيق الأنشطة المقررة للمشروع، مثل التحضير لحلقات العمل الاستهلاكية على الصعيد القطري. ويُلتمس التعاون أيضاً مع المنسقين المقيمين لاستطلاع آرائهم بشأن المواضيع التي سيتناولها المشروع والأفكار المقدمة من البلدان المستهدفة. وقد يطلب من مديري المشاريع تقديم عروض إلى مكاتب المنسقين المقيمين المعنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن المشروع. وبعد الموافقة على مشروع ما في إطار حساب التنمية، تُخطر مكاتب المنسقين المقيمين بالبدء في تنفيذه.

استناداً إلى المبادئ التوجيهية لحساب التنمية، يطلب إلى الكيانات المسؤولة عن التنفيذ أن تتشاور مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأن تستعرض التعاون المحتمل، عند الاقتضاء، لدى إعداد وثائق المشاريع وتنفيذ المشاريع. وفي ضوء الولاية المنوطة بمكتب الممثل السامي المتمثلة في القيام بأعمال الدعوة والدعم وحشد الجهود والتنسيق والإبلاغ بشأن تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، يطلب إلى الكيانات استعراض المشاريع تحسباً لإمكانية التعاون والتأزر مع مكتب الممثل السامي. وتتمثل الأدوار الوظيفية الرئيسية الأربعة التي يضطلع بها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في إسداء المشورة وبذل جهود الدعوة والقيام بأعمال التنسيق الرصد، وبدرجة أقل، تطوير القدرات الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء ذلك، هناك عدد من مناطق أقل يوجد فيها ترابط وثيق. وتقيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علاقة وثيقة منصوص عليها في الولاية مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

تُخصص الأموال المتاحة في إطار كل شريحة من شرائح حساب التنمية للكيانات الـ 10 المسؤولة عن التنفيذ، استناداً إلى الممارسات السابقة، ولكنها تراعي أيضاً عدة معايير. ويمكن تصنيف الكيانات المسؤولة عن التنفيذ عموماً إلى فئتين مختلفتين: خمسة كيانات إقليمية وخمسة كيانات عالمية، وتُوزع الأموال بالتساوي بين هاتين الفئتين. وفي حين أن توزيع

تحيط اللجنة الاستشارية علماً بتوزيع الموارد فيما بين الكيانات المسؤولة عن التنفيذ التابعة لحساب التنمية، وتأمل أن يُقدّم في مشروع الميزانية المقبل مزيد من المعلومات عن المعايير التي طبقت لضمان

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

المشاريع لا يزال مستقرا نسبيا من شريحة إلى أخرى (مع وجود ثلاثة مشاريع تابعة لكل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومشروعين لجميع الكيانات الأخرى المسؤولة عن التنفيذ، باستثناء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يخصص له عادة مشروع واحد)، فإن الجوانب الرئيسية - مثل أولويات الدول الأعضاء المعرب عنها في المفاوضات الحكومية الدولية، وقوة فرادى مقترحات المشاريع المقدمة، وقدرة الكيانات المسؤولة عن التنفيذ على تنفيذ المشاريع وأداء المشاريع في الفترات السابقة - تؤخذ في الاعتبار عند البت في المشاريع التي يتعين أن يقع عليها الاختيار. وتجسيديا لروح مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، يُستخدم نحو ربع الأموال المتاحة كل عام لمشاريع مشتركة التي تقودها كيانات مختلفة. وبالنسبة للشريحة السادسة عشرة، يبلغ عدد المشاريع المشتركة 14 مشروعا من أصل المشاريع المقترحة البالغ عددها 28 مشروعا. ويشمل ذلك سبعة مقترحات لمشاريع مشتركة لمواجهة الأزمة الثلاثية. ويرد في المرفق الأول بيان بالكيان الرائد لكل مشروع.

يشترك حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني في الهدف المتمثل في توفير دعم متسق ومركّز لتنمية قدرات الدول الأعضاء والمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولكن ثمة اختلاف واضح بينهما في نهج البرمجة والتنفيذ. فحساب التنمية يمول تدخلات متوسطة الأجل تنفذ على مدى فترة تصل إلى أربع سنوات استجابة لطلبات من البلدان للحصول على مساعدة إنمائية محددة. أما البرنامج العادي للتعاون التقني فيمول تدخلات محددة قصيرة الأجل وصغيرة النطاق استجابة لطلبات البلدان للحصول على مساعدة إنمائية وطنية عاجلة يتعدّر التنبؤ بها.

أجري تقييم من خلال دراسة استقصائية مفصلة لدى الكيانات ذات الصلة. ويمكن القول إنه على الرغم من الاختلاف القائم فيما بين الكيانات المسؤولة عن التنفيذ من حيث النهج المتبعة لحماية الصلات بين حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني، تشهد جميع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ اتباع نهج متكامل على مستوى الإدارة لمراعاة الاتساق. وتستخدم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ حساب التنمية وتمويل البرنامج العادي على نحو تكاملي لتحقيق أقصى قدر من التأثير بعدة طرق مختلفة. ومن خلال تحديد أوجه التآزر ومجالات التعاون، يُكفل التنسيق بين البرنامجين.

تقاسم الموارد على نحو أكثر إنصافا، بما في ذلك المعلومات عن المبادرات المشتركة (الفقرة الثالثة عشرة - 31).

تشير اللجنة الاستشارية إلى الحاجة إلى زيادة التكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري تقييما للأيتين بغية تعظيم التكامل بين المشاريع وتعظيم أثرها، ولا سيما على الصعيد المحلي، وضمان الاستخدام الفعال للموارد، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين (الفقرة الثالثة عشرة - 35).

أولاً، يصاغ العديد من مشاريع حساب التنمية استناداً إلى تدخلات سابقة من جانب البرنامج العادي للتعاون التقني. ومن ثم، فإن أنشطة المشاريع ذات الأجل الأطول تكفل تحقيق الأثر الطويل الأجل للتدخل الأولي واستدامته من خلال البرنامج العادي. ومن شأن مبادرات البرنامج العادي أن تؤدي إلى صياغة مشاريع لحساب التنمية في الحالات التي يُستخدم فيها تمويل البرنامج العادي كتمويل أولي لإعداد مشاريع حساب التنمية. وفي حالات أخرى، يتم تصعيد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للاستفادة من مشاريع البرنامج العادي للتعاون التقني وتُحوّل إلى مشاريع حساب التنمية. وثانياً، يُستعان بالبرنامج العادي أحياناً لتنفيذ أنشطة المشاريع في بلدان إضافية بعد إغلاق مشروع لحساب التنمية. وفي أحيان أخرى، تؤدي مشاريع حساب التنمية إلى قيام بلدان أخرى بتقديم طلبات أثناء تنفيذ المشروع، وتُلبى هذه الطلبات باستخدام تمويل مقدم من البرنامج العادي.

ثالثاً، في الحالات التي تكون فيها أنشطة مشاريع حساب التنمية ناجحة ويمكن توسيع نطاقها، ولكن الأموال تشكل عائقاً، نجحت الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في تعبئة التمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني، والعكس بالعكس. وقد سمح ذلك بتوسيع نطاق النتائج وتكثيف التدخلات من خلال توفير المزيد من الدعم لتنمية القدرات.

ولما كانت الدورة الثامنة والسبعون للجمعية العامة ستلقى تقريراً مرحلياً كل سنتين، فإن المعلومات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية ومعايير التقييم، والتقدم المحرز في أنشطة التقييم، وحالة تنفيذ المشاريع وأثرها، بما في ذلك المشاريع التجريبية، ستدرج في التقرير المرحلي، على أن تُستكمل بمعلومات من الموقع الشبكي لحساب التنمية.

تحيط اللجنة الاستشارية علماً بأن التقريرين المرحليين المقبلين عن أنشطة حساب التنمية سيُقدّمان مرة كل سنتين في عامي 2023 و 2025 على التوالي، وأن التقرير سيُقدّم على أساس سنوي ابتداءً من عام 2026. وتأمل اللجنة أن يدرج الأمين العام في مشاريع الميزانية في المستقبل معلومات عن المبادئ التوجيهية ومعايير التقييم، والتقدم المحرز في أنشطة التقييم، وحالة تنفيذ المشاريع وأثرها، بما في ذلك المشاريع التجريبية (الفقرة الثالثة عشرة - 39).

المرفق الثالث

ولايات حساب التنمية

سيواصل برنامج العمل الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه على النحو المبين في القائمة الواردة أدناه.

قائمة الولايات

قرارات الجمعية العامة

التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019
(كوفيد-19)

270/74

تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح

12/52 باء

235/52؛ و 220/53 حساب التنمية

ألف و باء؛ و 15/54؛

و 237/56

المرفق الرابع

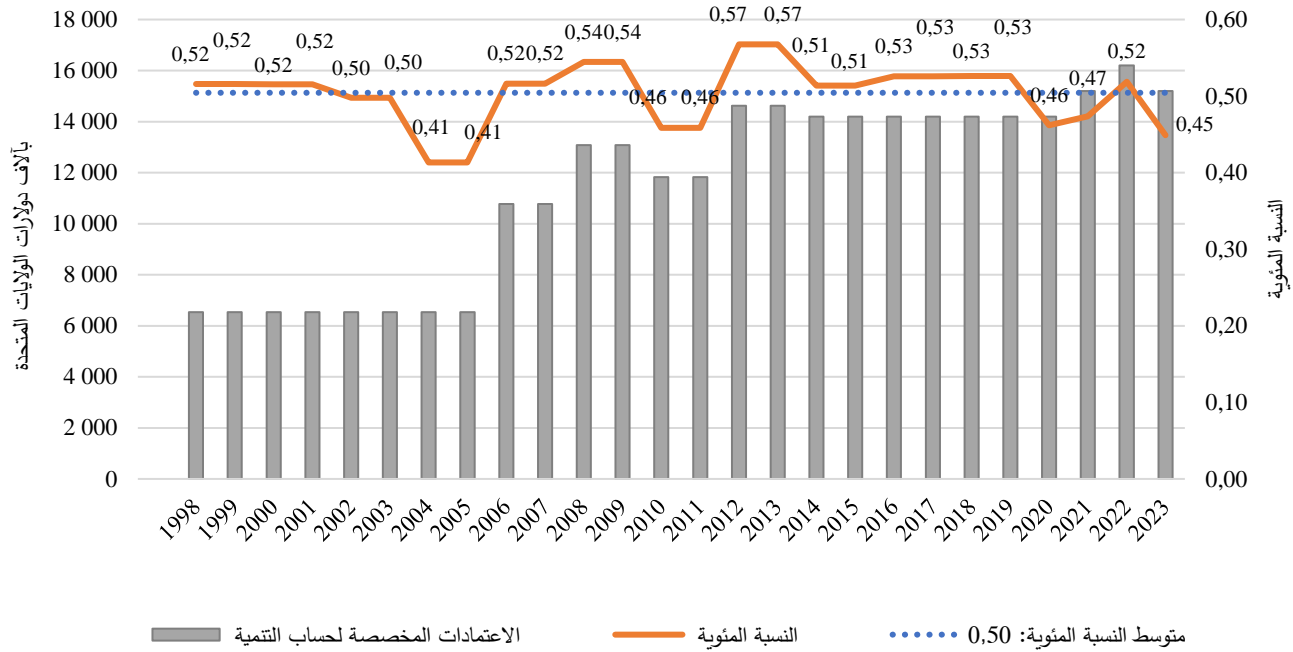
خيارات لطرائق تمويل حساب التنمية في مشاريع الميزانية في المستقبل

1 - أيدت الجمعية العامة، في قرارها 262/77، توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في الفقرة الثالثة عشرة - 12 من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/7)، بأن تطلب إلى الأمين العام أن يعرض في مشروع الميزانية المقبل خيارات لطرائق تمويل حساب التنمية في مشاريع الميزانية في المستقبل، تهدف إلى الوصول إلى مستوى موارد لا تقل نسبته عن 0,5 في المائة من مقترح الميزانية الإجمالي، مع مراعاة تطور موارد حساب التنمية منذ إنشائه، وأن يكفل وفاء الحساب بالعرض منه وبأهدافه وتلبيته لاحتياجات الدول الأعضاء. لاحظت اللجنة الاستشارية أيضا أنه عندما تشير التقديرات إلى أن مستوى موارد الحساب مقارنة بالميزانية الإجمالية في انخفاض، قد تود الجمعية العامة أن تنظر في الإبقاء على الموارد أو في زيادتها إلى المستوى المناسب، على أساس الاتجاهات السابقة.

معلومات أساسية

- 2 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 12/52 بآء، إنشاء حساب تنمية يُمول من الوفورات الناجمة عن التخفيضات المحتملة في التكاليف الإدارية وغيرها من التكاليف العامة، دون أن يؤثر ذلك على التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة الصادر بها تكليف، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مفصلا بحلول نهاية آذار/مارس 1998 يحدد مدى استدامة هذه المبادرة، فضلا عن طرائق التنفيذ والأغراض المحددة ومعايير الأداء المرتبطة بها لاستخدام هذا المورد.
- 3 - وفي وقت لاحق، قررت الجمعية العامة في قرارها 15/54 أن الوفورات التي تتحقق نتيجة لتدابير الكفاءة يمكن تحديدها في سياق التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وينبغي نقلها إلى باب حساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة.
- 4 - وفي هذا الصدد، جرى تتبع الوفورات المتحققة، أو النقص في الإنفاق، والإبلاغ عنهما في سياق تقارير الأداء المتعلقة بالميزانية البرنامجية. غير أن الأمانة العامة لم تتمكن على مر السنين من عزو هذه الوفورات إلى "تدابير تعزيز الكفاءة"، حيث إن عدة عوامل تؤدي دورا ما عندما تكون النفقات النهائية دون مستوى الاعتمادات، ويبرر كل تقرير من تقارير الأداء هذه الفروق بالإشارة إلى كل عامل من العوامل ذات الصلة. وفي نهاية المطاف، يظل قرار تحويل الوفورات إلى حساب التنمية قرارا من اختصاص الجمعية العامة التي وفرت، بناء على سلطتها التقديرية، موارد إضافية لحساب التنمية، على أساس متكرر وغير متكرر (مرة واحدة)، عقب نظرها في تقارير الأداء الثانية لفترات السنتين الماضيتين. وقد قامت الجمعية العامة بذلك لفترتي السنتين 2006-2007 و 2008-2009، على الرغم من أن هذه المبالغ لم تصنف كمكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وقدمت الجمعية أيضا موارد إضافية لحساب التنمية في سياق نظرها في الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين اللتين قدمهما الأمين العام، على غرار ما قامت به لسنتي الميزانية 2021 و 2022.
- 5 - ونتيجة لذلك، وكما هو موضح في الشكل أدناه، أظهر مستوى حساب التنمية نمطا متقلبا ولا يمكن التنبؤ به كقيمة مطلقة وكنسبة مئوية من الميزانية البرنامجية الإجمالية.

الموارد المقدمة لحساب التنمية حسب فترة الميزانية



ملاحظات: بالنسبة لفترة السنتين 2006-2007، قررت الجمعية العامة، في قرارها 252/61، أن تخصص لحساب التنمية مبلغا إضافيا قدره 2,5 مليون دولار كتدبير فوري واستثنائي لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه، وقررت في قرارها 235/62 ألف، الذي أحاطت فيه علما بتقرير الأداء الثاني المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2006-2007، زيادة الاعتماد المخصص للحساب بمقدار 5 ملايين دولار (غير متكرر). وقررت الجمعية العامة أيضا في قرارها 246/60 إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين 2006-2007.

بالنسبة لفترة السنتين 2008-2009، قررت الجمعية العامة، في قرارها 238/62، أن تخصص لحساب التنمية مبلغا إضافيا قدره 2,5 مليون دولار، وقررت في قرارها 242/64 ألف، الذي أحاطت فيه علما بتقرير الأداء الثاني المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2008-2009 (A/64/545)، زيادة الاعتماد المخصص للحساب بمقدار 7,5 مليون دولار (غير متكرر).

بالنسبة لفترة السنتين 2010-2011، قررت الجمعية العامة، في قرارها 243/64، تخصيص مبلغ إضافي قدره 5 ملايين دولار للحساب (يعزى الانخفاض الصافي مقارنة بالفترة 2008-2009 إلى أن الزيادة البالغة 7,5 ملايين دولار للفترة 2006-2007 الناجمة عن القرار 242/64 ألف كانت غير متكررة).

وبالنسبة لفترة السنتين 2012-2013، قررت الجمعية العامة، في قرارها 246/66، تخصيص مبلغ إضافي قدره 6 ملايين دولار لحساب التنمية.

ووفقا للقرار 248/67 بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2014-2015، خُفض مستوى حساب التنمية الذي اقترحه الأمين العام للفترة 2014-2015 بمقدار 844 400 دولار ووافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 248/68 ألف إلى جيم.

أيدت الجمعية العامة، في قرارها 252/75، توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/7 و A/75/7/Corr.1)، بزيادة خط الأساس لحساب التنمية بمقدار 1 مليون دولار، اعتبارا من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، ريثما يتم توفير تمويل أكثر استدامة.

قررت الجمعية العامة في قرارها 245/76 زيادة غير متكررة في حساب التنمية لعام 2022 بمقدار 1 مليون دولار.

أيدت الجمعية العامة أيضا، في قرارها 245/76، توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/7 و A/76/7/Corr.1)، بأن تطلب إلى الأمين العام أن يعيد تقدير تكاليف حساب التنمية لكي تنتظر فيها الجمعية العامة في مشروع الميزانية المقبل، وبموجبها، خصصت الجمعية، في قرارها 264/77 ألف إلى جيم، مبلغا بعد إعادة تقدير تكاليف الحساب، وأيدت، في قرارها 262/77، استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها التي ترحب بإعادة تقدير تكاليف حساب التنمية.

التقييم

- 6 - استطلعت الأمانة العامة نهجين. الأول هو النهج ألف، وبموجبه يكون المبلغ السنوي المقترح لحساب التنمية في إطار الباب 35 من الميزانية البرنامجية المقترحة مساويا لنسبة 0,5 في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية المقترحة قبل إعادة تقدير التكاليف لنفس سنة الميزانية السنوية، ويرد بيانه في مقدمة التقرير ذي الصلة من تقارير الميزانية البرنامجية المقترحة (مثل (A/77/6 (Introduction).
- 7 - ولن يأخذ المبلغ المبين لمجموع الميزانية البرنامجية المقترحة في مقدمة ذلك التقرير، الذي يقدم في أيار/مايو، في الاعتبار مقترحات الميزانية التكميلية فيما يتعلق بالولايات الجديدة أو الموسعة التي ستعد في وقت لاحق من السنة، المقدمة على سبيل المثال من اللجان الرئيسية للجمعية العامة أو جلساتها العامة، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس حقوق الإنسان. وتقدم الأمانة العامة هذه المقترحات التكميلية لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في خريف كل سنة في شكل تقارير عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية أو التقديرات المنقحة. ومع إصدار الولايات الجديدة أو المنقحة ذات الصلة وتقديم مقترحات الميزانية ذات الصلة بها حتى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، لن يكون هناك وقت كاف أمام الأمانة العامة لكي تقدم مستوى منقحا للميزانية المقترحة لحساب التنمية ولكي تنظر اللجان فيه، بما في ذلك المشاريع الإضافية المقررة، كنسبة مئوية مقابل مقترحات الميزانية الإجمالية بما يشمل جميع مقترحات الميزانية الإضافية.
- 8 - إلا أن من شأن هذا النهج أن يؤدي إلى تحديات أمام عملية إعداد مقترح ميزانية حساب التنمية، لأن الأمانة العامة لن تتمكن من تحديد المستوى المقترح لحساب التنمية قبل وضع الصيغة النهائية لجميع أبواب الميزانية من الميزانية البرنامجية المقترحة، بحلول منتصف أيار/مايو. ومن شأن ذلك ألا يتيح وقتا كافيا لإعداد مقترح ميزانية حساب التنمية ووضعه في صيغته النهائية، وهو مقترح يتضمن قائمة بالمشاريع التي ستمول من الحساب والتي يتم اختيارها من خلال عملية تشاورية مع جميع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ بناء على طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء، مع مراعاة المستوى المقترح للحساب. وتستغرق هذه العملية ما بين شهرين وثلاثة أشهر، من بداية عملية إعداد الميزانية حتى وضع الصيغة النهائية لملازمة الميزانية للباب 35.
- 9 - ومن ثم، استطلعت الأمانة العامة نهجا ثانيا (النهج باء)، وبموجبه يكون المبلغ السنوي المقترح لحساب التنمية في إطار الباب 35 من الميزانية البرنامجية المقترحة مساويا لنسبة 0,5 في المائة من مجموع الميزانية العادية المعتمدة لسنة الميزانية السنوية السابقة، على النحو الوارد في القرار المتعلق باعتمادات الميزانية للدورة الرئيسية المعنية (على سبيل المثال، 0,5 في المائة من اعتمادات عام 2023 الواردة في قرار الجمعية العامة 264/77 ألف إلى جيم، مطروحا منها الاعتمادات المخصصة لمشاريع التشييد الرئيسية، لحساب التنمية المقترح لعام 2024). وهذا المبلغ الإجمالي المخصص للميزانية المعتمدة سيضم الميزانيات التكميلية التي وافقت عليها الجمعية العامة للولايات الجديدة أو الموسعة في نهاية السنة السابقة. ولكن يُستثنى من ذلك المبالغ المعتمدة لمشاريع التشييد الرئيسية الجارية، لأن هذه المشاريع وما يتصل بها من موارد لها طابع استثنائي ولها إطار زمني محدود (كما أنها غير مدرجة في إطار النهج ألف، لأن الميزانيات المقترحة لمشاريع التشييد الرئيسية هي مقترحات ميزانية تكميلية لا تشكل جزءا من مجموع الميزانية البرنامجية المقترحة المعروضة في مقدمة التقرير). ومن شأن هذا النهج أن يسمح بالشروع في عملية التخطيط والميزنة لحساب التنمية في كانون الثاني/يناير.
- 10 - ونظر الأمين العام أيضا في اقتراح نسبة مئوية لحساب التنمية أعلى من نسبة 0,5 في المائة من الميزانية البرنامجية الإجمالية. ولكن في ظل عدم وجود معايير موضوعية لاقتراح نسبة مئوية معينة أخرى، رأى الأمين العام أن أي نسبة مئوية مختلفة من هذا القبيل يجب أن تبت فيها الجمعية العامة.

التوصية

- 11 - توصي الأمانة العامة باتباع النهج الثاني (النهج باء) المبين أعلاه في مشاريع الميزانية المقبلة لحساب التنمية، وبموجبه سيكون مستواه المقترح 0,5 في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة الميزانية السابقة، ويستثنى من ذلك الموارد المخصصة لمشاريع التشييد الرئيسية، على النحو المبين أعلاه. ومن شأن هذا النهج أن يكفل استناد مستوى الحساب إلى ميزانية برنامجية إجمالية شاملة، تراعي جميع مقترحات الميزانية التكميلية المعتمدة. ومن شأن النهج الموصى به أن يوفر أيضا تمويلا أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به مقارنة بالحالة الراهنة، وأن يتيح مزيدا من الوقت الكافي لتخطيط المشاريع التي ستمول من الحساب، مقارنة بالنهج ألف.
- 12 - وسيعاد تقدير تكاليف المبلغ المقترح لحساب التنمية، جريا على الممارسة المتبعة في جميع أبواب الميزانية الأخرى، وفقا للقرار 262/77 الذي أيدت فيه الجمعية العامة استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها التي ترحب بإعادة تقدير تكاليف حساب التنمية، التي سيدرج الأثر النهائي المترتب عليها في تقرير الأمين العام المعنون "التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في معدلات أسعار الصرف والتضخم"، لكي تنظر فيه الجمعية العامة، وفقا للممارسة المتبعة.
- 13 - ويبين الجدول الوارد أدناه المستوى الذي كان سيصل إليه حساب التنمية كل سنة منذ عام 1998 في حالة اتباع النهج باء الموصى به. ولأغراض المقارنة، يبين الجدول أيضا المستوى الذي كان سيصل إليه الحساب استنادا إلى النهج ألف. وكما يبين الجدول، فإن المبالغ الناتجة عن النهج الذي أوصت به الأمانة العامة (النهج باء) كانت ستكون أعلى قليلا من المبالغ المتحققة في إطار النهج ألف، على مدى السنوات الـ 12 الماضية، بما فيها عام 2023. ويستثنى من ذلك عام 2022 الذي وافقت فيه الجمعية العامة بصفة استثنائية على موارد كبيرة كسلطات للدخول في التزامات بدلا من تخصيص اعتمادات، وهو الأمر الذي كان سيؤثر على مستوى الحساب على النحو المحسوب لعام 2023.

مقارنة بين النهجين ألف وباء

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2024	2023	2022	2021	2020	-2018 2019	-2016 2017	-2014 2015	-2012 2013	-2010 2011	-2008 2009	-2006 2007	-2004 2005	-2002 2003	-2000 2001	-1998 1999
النهج ألف																
(أ) مجموع الميزانية البرنامجية المقترحة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	يتقرر لاحقا	3 224 058,8	3 119 724,0	2 987 346,8	2 868 306,1	5 405 050,0	5 568 595,8	5 404 438,4	5 196 993,4	4 887 476,9	4 195 243,0	3 608 450,5	2 905 846,2	2 519 403,8	2 535 604,9	2 479 300,0
(ب) حساب التنمية كنسبة 0,5% من (أ)	يتقرر لاحقا	16 120,3	15 598,6	14 936,7	14 341,5	27 025,3	27 843,0	27 022,2	25 985,0	24 437,4	20 976,2	18 042,3	14 529,2	12 597,0	12 678,0	12 396,5
النهج باء																
(ج) مجموع الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين/السنة السابقة	3 396 308,3	3 121 651,0	3 208 080,1	3 073 830,5	2 947 478,5	5 620 221,6	5 659 361,5	5 563 625,6	5 367 234,7	4 865 080,2	4 173 895,9	3 608 173,9	2 890 818,7	2 533 125,4	2 529 903,5	2 603 300,0
(د) المبالغ المخصصة لمشاريع التشييد الرئيسية	63 518,6	92 683,2	69 000,3	62 993,6	52 543,0	57 882,7	15 629,9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(هـ) = (ج)-(د)	3 332 789,7	3 028 967,8	3 139 079,8	3 010 836,9	2 894 935,5	5 562 338,9	5 643 731,6	5 563 625,6	5 367 234,7	4 865 080,2	4 173 895,9	3 608 173,9	2 890 818,7	2 533 125,4	2 529 903,5	2 603 300,0
(و) حساب التنمية كنسبة 0,5% من (هـ)	16 664,0	15 144,8	15 695,4	15 054,2	14 474,7	27 811,7	28 218,7	27 818,1	26 836,2	24 325,4	20 869,5	18 040,9	14 454,1	12 665,6	12 649,5	13 016,5
مستوى حساب التنمية على النحو المقترح في ملزمات الميزانية	16 286,7	15 199,4	15 199,4	14 199,4	14 199,4	28 398,8	28 398,8	28 398,8	23 651,3	18 651,3	16 480,9	13 065,0	13 065,0	13 065,0	13 065,0	-